

المحاضرة السابعة : تحديات التكامل المغربي

أولاً: التحديات الداخلية :

1- التحديات السياسية:

الهدف الأساسي من التكامل والإتحاد المغربي على اعتبار أنه يجسد تجربة التكامل هو تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق في عصر التكتلات العملاقة، إلا أن هذا الهدف يبدو غير كاف لتحقيق التكامل حيث الهاجس الإقتصادي يحتل مرتبة متأخرة في تحديد العلاقات البنينة، وحيث أثبت الهاجس الأمني فاعليته كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي في حين لم يتمكن الإتحاد المغربي من أن يلعب دورا فاعلا في مواجهة العقوبات التي فرضت على ليبيا وهو ما قلل من فاعليته رغم قناعة الجميع بضرورة تعزيزه في ظل تيار العولمة الجارف وعصر التكتلات العملاقة وفي حين انحسر دور التكتلات الإقليمية الإفريقية في الحفاظ على الأنظمة القائمة ووقف الحملات الدعائية وعدم مساندة أي منها للقوى المعارضة للآخر، ورغم تأكيد الدول المغربية على أن التكتل بينها يعد خيارا استراتيجيا إلا أن الواقع يشهد بكونه مجرد أداة لحماية القطرية الضيقة ودواعي السيادة المحلية، والتي حالت إلى جانب عوامل أخرى دون رقي تجربة التكامل المغربية إلى مشروع تكاملي إقليمي هادف، وعليه يمكن تلخيص التحديات السياسية في العناصر التالية:

أ- **طبيعة النظم السياسية :** تمثل الاختلافات بين النظم السياسية وترتيب أولوياتها أحد التحديات والمشكلات الأساسية، حيث أن الدول المغربية لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى، ومن ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا تعطي مجالاً لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية فهي أنظمة استبدادية مغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاح مسار التكامل وهو الأمر الذي جعل التجربة المغربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع الرسمي والبيروقراطية

ب- **تأزم العلاقات المغربية:** تتميز العلاقات المغربية في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك إلى مشكلات الحدود، وعدم تسويتها بشكل نهائي، ومن ثم فهي تعتبر قنابل موقوتة قابلة للإنفجار من وقت لآخر وقد لعب الإستعمار دورا كبيرا في خلق تلك المشكلات ليس بين دول المغرب العربي فقط ولكن في إفريقيا بشكل عام.

- مشكلة الحدود بين البلدان

- قضية الصحراء الغربية

- تأزم العلاقات الليبية الموريتانية بسبب التطبيع موريتانيا مع الكيان الصهيوني

- تأزم العلاقات الجزائرية الموريتانية وذلك في صيف 1994 إثر الحادث الذي وقع في فندق أطلس آسني

بمراكش حيث اهتمت الرباط الجزائر تورطها في الحادثة، فبادرت المغرب بفرض تأشيرة على الجزائريين، وكان

رد فعل الجزائر المعاملة بالمثل وأغلقت حدودها بالمغرب

ج- **الاضع الداخلية الأمنية وانعكاساتها :**

- **قضية لوكربي :** تم فرض الحظر على ليبيا لاتهامها بتفجير الطائرة الامريكية فوق بلدة لوكربي باسكتلندا عام

1988، طالبت ليبيا من الدول المغربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى

المادة 14 من معاهدة الاتحاد، وقد انعكست هذه القضية على مسيرة الاتحاد، وقد وصلت الأزمة إلى ذروتها

عندما اعترضت ليبيا تسلم رئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995 احتجاجا منها عن مواقف الدول المغربية

- أزمة الجزائر الداخلية وتأثيرها في مسار التكامل

ثانيا: التحديات الاقتصادية :

أ- الطبيعة الهيكلية للاقتصادات المغربية

- ضعف قاعدة الصناعات التحويلية

ب- واقع التجارة البينية :

- انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغربية

- استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المغرب العربي

ج- المديونية

د- قصور البنية التحتية المشتركة

ثالثا : التحديات المؤسسية والتنظيمية:

- غياب سلطة إقليمية

- آليات اتخاذ القرار

Mourad benhamouda